مبالغ طائلة صُرفت من أجل النهوض بها

مسؤولون يؤكدون أن شبكة كهرباء بابل في طريقها إلى الانهيار

لم يلمس المواطن البابلي أي تحسن في قطاعي الإنتاج والتوزيع، رغم تخصيص مبالغ كبيرة جداً من ميزانية المحافظة ولعدة سنوات، ومع هذا يؤكد المسؤولون المحليون والمواطنون كافة أن شبكة الكهرباء متهالكة وآيلة للسقوط لقدمها، مع قلة حصول المواطن على حصته من الكهرباء الوطنية.

وبيّن مدير كهرباء بابل المهندس ماجد مكي خلال مؤتمر لبحث مشاكل قطاع الكهرباء دعت إليه الحكومة المحلية: إن الشبكة الكهربائية في بابل أهملت من قبل بعض الجهات، رافضا تسميتها، وان قطاع التوزيع عانى الإهمال، ولغاية 2010، لم تشهد المحافظة أية زيادة في عدد المحطات البالغ 20 محطة، معللاً ذلك بعدم إنشاء محطة إضافية لغاية 2010، باستثناء المحطة المتنقلة في أبي غرق، والتي لم تسلّم حتى الآن، مشيرا إلى أن حل مشكلة الكهرباء أصبح أكثر تعقيدا ويحتاج إلى سنتين، وطالب بزيادة عدد محطات التوزيع بمختلف أحجامها من 20 إلى 60 محطة عاملة في المحافظة، وتبديل الشبكة الحالية من أجل وصول الطاقة بكل يسر وسهولة، لافتاً إلى أن الشبكة الكهربائية قديمة جدا وتحتاج إلى تأهيل كامل وفق الطرق العلمية الجديدة وأن تكون شبكة أرضية لنتجاوز اغلب العطلات.

□ بابل / إقبال محمد

اجتماعات بلا جدوى

التوزيع متدهور جدا، وتحتاج الشبكة إلى تغيير، إضافة لزيادة المحطات التحويلية، مشيراً إلى أن الزيارة الأخيرة لوزير الكهرباء حققت نتائج جيدة، حيث وعدنا الوزير بأن الكهرباء ستكون أفضل من الماضي وهناك إجراءات من قبل المديرية العامة للفرات الأوسط التي تقوم بأداء واجبها، لكن نجد أن حصة المحافظة قليلة ولا تلبي الطموح ولا تأخذ حصتها حسب الكثافة السكانية، وقد طالبنا بأن تكون الحصة وفق ما مؤشر في المركز الوطني للكهرباء لكن لم نحصل على المقدار الذي يجب توفره للمحافظة، وبيّن أن هناك مشاكل جمّة في الكهرباء والكل يعلم أن التجهيز بالكهرباء قليل، وهناك قطوعات كبيرة وقد ناقشنا مشاكل القطاع التي من أهمها قلة تخصيصات الوزارة إلى الكهرباء وهي لا تلبي ١٥٪ من احتياجات مديرية توزيع كهرباء بابل وحاولنا تشخيص هذه المشاكل وعلاجها كون الحكومة المحلية خصصت مبالغ كبيرة في ميزانية العام الحالي، وهناك مشاريع مستمرة ومخازن المديرية ممتلئة بالمواد الكهربائية من تنمية الأقاليم ولكن العمل والمتابعة قليلان، أما الشبكة فهي متهرئة وغير مؤهلة لنقل الطاقة الكهربائية ولدينا اختناقات في المحافظة ونأمل من الوزير أن يأخذ ذلك بنظر الاعتبار كون المحافظات فيها شبكات كبيرة وممتدة تحتاج إلى كادر كبير وآليات ومواد ومحولات وهو غير متوفر ونحن كمحافظة قمنا بشراء جزء صغير لكنه لا يسد النقص، هذا وتم عقد لقاء مشترك مع مديرية توزيع بابل ومجلس المحافظة ومسؤولي المحافظة تم التطرق فيه إلى خطط الوزارة والمجلس لإنهاء الأزمة في شبكة توزيع الكهرباء ومعالجة الاختناقات وبناء محطات وتدريب الكوادر وإعادة توزيعها، واحتياجات المحافظة من المحولات والأسلاك والقابلوات.

إعادة النظر بالكادر الفني

قال رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة بابل عقيل السيلاوي لـ"المدى" :إن وزارة الكهرباء وضمن خطتها لهذا العام شملت المحافظة بمشروعين: احدهما بناء دور سكنية لموظفي محطات المسيب الحرارية، والآخر تأهيل محطة المسيب الكهربائية، وان كلا المشروعين حسبا على تخصيصات الوزارة لمحافظة بابل، وليس لتأهيل المنظومة الكهربائية، وهذا ما يثير التساؤل والاستغراب ولا يتناسب إطلاقا مع الأموال الطائلة التي خصصها المجلس لقطاع الكهرباء قياسا بالتخصيصات الأخرى للقطاعات المختلفة، فضلا عن أن المشروعين من المشاريع المستمرة، مشيرا الى تشكيل لجنة لإعادة النظر بموظفي الكادر الفني والهندسي والعاملين في دوائر الكهرباء لإجراء تنقلات عاجلة من والى بعض الدوائر المنتشرة في عموم المحافظة، ضمت ممثلين عن المحافظة والمجلس والكهرباء، مضيفا انه تم تثبيت محضر لمشاكل قطاع الكهرباء سيعرض على وزير الكهرباء، وسيعقد اجتماع لاحق لوضع الحلول النهائية وإزالة كل المعوقات والمشاكل لحل أزمة الكهرباء ومحاسبة المقصرين من خلال مبدأ الثواب والعقاب، مؤكدا ان وزير الكهرباء أبدى تعاونا كاملا في دعم توجيهات اللجنة من خلال تجهيز كافة احتياجات الدوائر ذات العلاقة وخلال زمن قياسي لحل أزمة الكهرباء في بابل.

السيلاوي بيّن أن هناك تحسنا طرأ في تزويد المحافظة بالطاقة الكهربائية خلال اليومين السابقين وان كانت زيادة غير ملحوظة على حصة المحافظة لكن لا بأس بها، وقد وصل التشغيل في بعض الأحيان إلى انقطاع أربع ساعات وتشغيل ساعتين في بعض المناطق، باعتبار أن بعض المناطق تعاني مشاكل في التوزيع وان الحكومة المحلية خصصت مبالغ لا بأس بها لأجل الرقي في مستوى قطاع التوزيع باعتبار أن قطاع النقل والإنتاج من اختصاص الوزارة، التي تعمل بجد حسب ما أبداه الوزير لكون هناك تطور في الإنتاج ستتم ملاحظته الشهر المقبل، ونأمل أن يكون الوعد صادقا لأن الثقة تزعزعت بين المواطن والمختصين في وزارة الكهرباء، لكثرة وعودهم التي لم نلمس منها شيئاً، وان هناك مشاكل يعانيها قطاع التوزيع في بابل، وحددنا مشاكل الخلل ومن المقصر وستتم معالجات خلال هذه السنة وفي العام المقبل أيضا، وسيبدأ العمل خلال الأيام المقبلة لحل هذه المشاكل في الإحياء والقرى وهناك مشاكل يشكو منها المواطنون في تأخر تصليح العطلات في القرى والأحياء وقد وجدنا طروحات لحل هذه المشاكل وسيتم حلها من خلال تخصيصات العام، واتفقنا على ان لا يتجاوز العطل ٢٤ ساعة مهما كان نوعه إلا العطلات التي تحتاج إلى إمكانات إضافية، فضلاً عن إمكانات المديرية أو القطاع المسؤول عن العطل المعين .

مشيرا إلى انه سيتم لقاء المديريات العامة للإنتاج والتوزيع والنقل والمتواجدة في مدينة الحلة بالوزير، من اجل حل مشاكل قطاع الكهرباء وخاصة في مجالي التوزيع والإنتاج باعتبار أن الاتفاق كان معه، وإذا كانت الإمكانات غير متاحة للوزارة، فنحن كمجلس على استعداد لتوفيرها من اجل معالجة المشاكل ونأمل أن تكون الوعود صادقة وتكون جدية للرقي بالقطاع المهم والحيوي ونأمل أن تتحقق وعود الوزير الحالي لأننا بنينا آمالاً كبيرة عليها ووضعنا الآليات لحل المشاكل، بناءً على وعوده ، إضافة إلى التخصيصات المقررة للمحافظة لدعم هذا القطاع.

حلول ترقيعية

وأشار عضو مجلس محافظة بابل علي حسين كزار في حديثه للمدى إلى أن تشغيل المولدات الأهلية لمدة أكثر من عشر ساعات هو حل ترقيعي، ونحن نعمل به لسد العجز الحاصل من قبل وزارة الكهرباء في تزويد المحافظة بالطاقة، وان المحافظة تنتج ١٢٠٠ ميكا واط ويذهب اغلبها إلى المحافظات. وأبناء المحافظة لم يستفيدوا منها، وهذه الحلول لا تحل مشاكل المحافظة، ونطالب وزارة الكهرباء بالإسراع في انجاز المحطات والإيفاء بالوعود التي قطعها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة بأنه سيقوم بتصدير الكهرباء هذا العام، ويجب على نواب الشعب أن يحاسبوا وزارة الكهرباء، الذين وعدوا الشعب بانجاز الكهرباء وتصديرها، لذا يجب جلبهم ومحاسبتهم في مجلس النواب نحن بحاجة إلى الطاقة الكهربائية في هذا الصيف اللاهب وشهر رمضان على الأبواب، وبالتالي هي من السلع المهمة وعصب الحياة، ونطالب الوزارة ببناء محطات حديثة وتزويد المحافظة أو السماح لمجالس المحافظات بإقامة محطات لهذه المحافظات من ميزانية تنمية الأقاليم أو المحافظات لتزويد أبناء المحافظة بالكهرباء .

وفي سياق متصل، أعلن مصدر في هيئة استثمار بابل رفض الكشف عن نفسه أن الهيئة لم تباشر أي مشروع استثماري في قطاع الكهرباء لان مشاريع الكهرباء مركزية وتعلن من قبل وزارة الكهرباء، مشيرا إلى أن الاستثمار في قطاع الكهرباء ضروري جدا من اجل القضاء على الأزمة.

وفي السياق نفسه، طالب مواطنون في بابل، التقت بهم المدى بضرورة "الإيفاء بالوعود التي قطعها أهل الكهرباء بزيادة ساعات الكهرباء الوطنية وخاصة نحن في فصل الصيف الحار وامتحانات الطلبة بدأت"، وكذلك الإسراع في تأهيل شبكة الكهرباء وتبديل الأسلاك والمحولات لأنها لا تفي بالغرض وتسبب مشاكل كثيرة منها العطلات المتكررة.

مواد غير مطابقة للمواصفات

مبينا عدم وجود رؤية لتخطيط واضح في مشاريع السنوات السابقة ما ادى إلى حدوث فوضى وإرباك في تنفيذ المشاريع الجديدة، داعيا الجهات الرقابية والإعلامية للاطلاع ميدانيا على المشاريع ومعرفة المواد الكهربائية ومواقع تواجدها ونصبها. وبين أن زيادة إنتاج الطاقة يجب أن يقابلها تطوير المنظومة الكهربائية.

مطالبا الحكومة المحلية ومجلس المحافظة بالضغط لحل الموضوع، مضيفا ان بعض الشركات المجهزة والمنفذة للمشاريع في قطاع الكهرباء متلكئة، وجلبت مواد غير مطابقة للمواصفات المتعاقد عليها، وتجاوزت على المدة القانونية لإنجازها، مشددا على ضرورة تعاون الحكومة المحلية ومجلس المحافظة والوزارة مع دوائر الكهرباء لتدارك بعض المشاكل والمعوقات، وبين أن هناك اتفاقا مع الحكومة المحلية لحل اغلب المشاكل التي يعانيها المواطن.

وعن أسباب توقف خط التغذية المزدوجة لمحطة أبي غرق كشف مكي أن احد المتنفذين في الدولة والذي كان يمثل المزارعين في تلك المنطقة عارض تنفيذ المشروع، رافضا الكشف عن مزيد من التفاصيل منوها بأنه على الرغم من تغيير مسار الخطوط إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل، مبينا أن هناك تعاونا من قبل الحكومة التنفيذية والتشريعية والوزارة من اجل إيجاد الحلول المناسبة لحل المشاكل، مضيفا أن بابل تعاني من قطاع الكهرباء في جميع نواحيه، فشبكة التوزيع شبكة متآكلة وآيلة للانهيار في أي وقت رغم التخصيصات المالية الهائلة، التي خصصها المجلس لهذا القطاع الحيوي والهام، والذي يرتبط بحياة الناس، ولذلك يجب القيام بحملة واسعة وكبرى لتأهيل وتبديل شبكة الكهرباء في جميع أنحاء المحافظة، وكذلك الحصة المركزية للمحافظة من الكهرباء قليلة جدا ولا تلبي الطموح رغم أن المحافظة تنتج أكثر من ألف ميكا واط، وفيها محطة المسيب الحرارية والمسيب الغازية ومحطة الحلة الغازية وفي طور البناء محطة أبي غرق، وان السيطرة المركزية تمارس دورا تعسفيا في إعطاء حصة المحافظة وكذلك كثرة القطع العشوائي وغير المبرمج بسبب تجاوز بعض المحافظات على الإنتاج وتكون بابل هي الضحية، وهذا ظلم كبير بحق المحافظة نريد عدالة في التوزيع، وهذا من حق المواطن، مشيرا إلى أن الحكومة المحلية عقدت الكثير من الاجتماعات مع الوزير السابق حول مظلومية المحافظة ولم نتلق سوى الوعود، وان المشاريع التي خصصت من وزارة الكهرباء قليلة جدا لا تتناسب مع احتياج المحافظة ،وكان من المفترض ان تتضاعف على الأقل لخمس مرات مما خصص من المجلس لكن المبالغ والمشاريع قليلة، وطلبنا من وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان بعد زيارة وفد من المجلس والمحافظة له واللقاء مع المدراء العامين، بتفعيل ما وعدت به الوزارة وبناء عدد من المحطات التحويلية، مؤكدا ان المركزية في توزيع الكهرباء أصبحت مقيتة ويجب أن تكون في كل محافظة محطات توليد خاصة بها .

تدهور قطاع التوزيع

وأوضح محافظ بابل محمد علي المسعودي لـ"المدى": ان قطاع

شليلة وضايع راسها

بعض الشركات المجهزة والمنفذة للمشاريع في قطاع الكهرباء متلكئة، وجلبت مواد غير مطابقة للمواصفات المتعاقد عليها

تم تثبيت محضر لمشاكل قطاع الكهرباء سيعرض على وزير الكهرباء، وسيعقد اجتماع لاحق لوضع الحلول النهائية وإزالة كل المعوقات

أن تشغيل المولدات الأهلية لمدة أكثر من عشر ساعات هو حل ترقيعي، ونحن نعمل به لسد العجز الحاصل من قبل وزارة الكهرباء في تزويد المحافظة بالطاقة